فهرس

الباب الأول
لمبادىء العامة

الفصل الأول: ماهية قانون الإجراءات المدنية 11

الفرع الأول: نبذة تاريخية 11

الفرع الثاني: تعريف قانون الإجراءات المدنية 12

الفصل الثاني: مشتملات قانون الإجراءات المدنية 14

الفرع الأول: القواعد الشكلية 14

الفرع الثاني: القواعد الموضوعية 16

الفصل الثالث: خصائص قانون الإجراءات المدنية 17

الفرع الأول: أهداف قانون الإجراءات المدنية 17

الفرع الثاني: مدى ارتباط قانون الإجراءات المدنية بالنظام العام . 18

الفصل الرابع: مكان قانون الإجراءات المدنية بين طائفتي القوانين العامة والخاصة 22

الفرع الأول: الآراء الفقهية 22

الفرع الثاني: النتيجة 23

الفصل الخامس: تنازع القوانين في الزمان 24

الفرع الأول: بالنسبة إلى قوانين التنظيم القضائي 24

Scanned by CamScanner

الفرع الثاني: بالنسبة إلى قوانين الاختصاص 25
الفرع الثالث: بالنسبة إلى قوانين الإجراءات بحد ذاتها 28
الفرع الرابع: بالنسبة إلى قوانين الإثبات 30
الفرع الخامس: بالنسبة إلى قوانين التنفيذ الجبري 31
الفرع السادس: القواعد العامة لتنازع قوانين الإجراءات المدنية في الزمان 32
الفقرة الأولى: قاعدة عدم سريان قوانين الإجراءات بأثر رجعي . 32
الفقرة الثانية: قاعدة الأثر الفوري لقوانين الإجراءات 32
الفقرة الثالثة: الاستثناءات الواردة على قاعدة الأثر الفوري لقانون الإجراءات 34
النبذة الأولى: القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافقة في الدعوى (المادة الأولى، البند أ) 34
النبذة الثانية: القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها (المادة الأولى، البند ب) 34
النبذة الثالثة: القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة إلى ما صدر من أحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق 35
الفصل السادس: تنازع قوانين الإجراءات من حيث المكان 37
الفرع الأول: بالنسبة إلى قواعد الاختصاص 37
الفرع الثاني: بالنسبة للخصومة 38
الفرع الثالث: بالنسبة إلى شروط قبول الدعوى 39
الفصل السابع: بعض القواعد الأساسية في قانون الإجراءات المدنية 40
الفرع الأول: واجب المحاكم التقيد بمدأ تسلسل القواعد 40

Scanned by CamScanner

الفرع الثاني: استقلال القضاء 42
الفرع الثالث: حياد القضاة 42
الفرع الرابع: مجانية القضاء 44
الفرع الخامس: المواجهة 44
الفرع السادس: التقاضي على درجتين 44
الفرع السابع: تعدد القضاة 45

الباب الثاني
أطراف العدالة الأساسيون

الفصل الأول: القضاة 49
الفرع الأول: محاكم دبي 49
الفقرة الأولى: تنظيم محاكم دبي 49
الفقرة الثانية: معهد دبي القضائي 55
الفرع الثاني: المحاكم الاتحادية 58
الفقرة الأولى: المحكمة الاتحادية العليا 58
الفقرة الثانية: النيابة العامة الاتحادية 65
الفقرة الثالثة: نظام التدريب في وزارة العدل 67
الفصل الثاني: المحامون 75
الفرع الأول: تحديد مهنة المحاماة 75
الفرع الثاني: حقوق المحامين وواجباتهم 79
الفصل الثالث: الخبراء 85
الفرع الأول: تحديد مفهوم الخبراء 85
الفرع الثاني: تأديب الخبراء 89

Scanned by CamScanner

الباب الثالث
التنظيم القضائي

الفصل الأول: عدم صلاحية القاضي 93
الفرع الأول: حالات عدم الصلاحية 93
الفرع الثاني: آثار توافر إحدى حالات عدم الصلاحية 96
الفصل الثاني: رد القاضي 97
الفرع الأول: أسباب رد القاضي 97
الفرع الثاني: الآثار الناشئة عن توافر أسباب الرد 100
الفقرة الأولى: مدى الرد 100
الفقرة الثانية: إجراءات الرد 100
الفقرة الثالثة: أثر تقديم طلب الرد 101
الفقرة الرابعة: الحكم في طلب الرد 102
الفصل الثالث: تنحي القاضي من تلقاء نفسه 104
الفصل الرابع: مخاصمة القضاة 105
الفرع الأول: حالات مخاصمة القضاة 105
الفرع الثاني: إجراءات المخاصمة 107

الباب الرابع
الاختصاص

الفصل الأول: الاختصاص القضائي الدولي 113
الفرع الأول: ضوابط الاختصاص القضائي الدولي المرتكزة على جنسية الأطراف ومحال إقامتهم 113
الفرع الثاني: ضوابط الاختصاص القضائي الدولي المرتكزة على محل (موضوع) الدعوى 114

Scanned by CamScanner

الفرع الثالث: ضوابط الاختصاص المشتركة بين الجنسية ومحل الإقامة ومحل (موضوع) الدعوى 115

الفرع الرابع: ضابط الاختصاص المرتكز على التلازم بين الاختصاصين التشريعي والقضائي 115

الفرع الخامس: تقييم الاختصاص القضائي الدولي في الإمارات العربية المتحدة 116

الفصل الثاني: توزيع الاختصاص 118

الفرع الأول: توزيع الاختصاص بين طبقتي محاكم الدرجة الأولى 118

الفقرة الأولى: الاختصاص القيمي 118

الفقرة الثانية: الاختصاص النوعي 124

الفرع الثاني: الاختصاص المحلي (المكاني) لمحاكم الدرجة الأولى 133

الفقرة الأولى: القاعدة العامة في الاختصاص المحلي ـ محكمة موطن المدعى عليه 133

الفقرة الثانية: الاستثناءات الواردة على القاعدة العامة في الاختصاص المحلي 135

النبذة الثانية: اختصاص محكمة أخرى إلى جانب محكمة موطن المدعى عليه 139

الفقرة الثالثة: الاختصاص الاحتياطي 141

الفصل الثالث: مدى الاختصاص 143

الفرع الأول: حدود الاختصاص 143

الفرع الثاني: قواعد الاختصاص والنظام العام 145

الفقرة الأولى: تعلق قواعد الاختصاص الولائي والنوعي والقيمي بالنظام العام 145

Scanned by CamScanner

الفقرة الثانية: عدم تعلق قواعد الاختصاص المحلي بالنظام العام 146
الفقرة الثالثة: الآثار المترتبة عن تعلق قواعد الاختصاص بالنظام العام أو عدم تعلقها به 147
الفرع الثالث: الإحالة 149
الفقرة الأولى: الإحالة لعدم الاختصاص 149
الفقرة الثانية: الإحالة لأسباب أخرى غير عدم الاختصاص 151
النبذة الأولى: الإحالة لقيام النزاع أمام محكمتين 151
النبذة الثانية: الإحالة بسبب الارتباط 152

الباب الخامس
نظرية الدعوى

الفصل الأول: شروط الدعوى 158
الفرع الأول: المصلحة القائمة 159
الفقرة الأولى: المصلحة في دفع ضرر حال أو الحصول على حق حال 159
الفقرة الثانية: المصلحة في دفع ضرر محتمل أو الاستيثاق لحق يحتمل إنكاره 160
النبذة الأولى: الدعاوى التي يكون موضوعها دفع ضرر محدق 160
النبذة الثانية: الدعاوى التي يكون موضوعها حفظ دليل أو إهداره 161
الفرع الثاني: المصلحة المشروعة 163
الفرع الثالث: المصلحة الشخصية والمباشرة 164
الفصل الثاني: تصنيف الدعاوى 168
الفرع الأول: تصنيف الدعاوى بالنظر إلى الغاية التي ترمي إليها . 168

الفقرة الأولى: الدعاوى الوقتية actions provisoires والدعاوى الاحتياطية actions préventives 168
الفقرة الثانية: الدعاوى الموضوعية 169
النبذة الأولى: الدعاوى التقريرية Actions déclaratoires 169
النبذة الثانية: الدعاوى المنشئة Actions constitutives 169
النبذة الثالثة: دعاوى الإلزام Actions en condomnation 169
الفرع الثاني: تصنيف الدعاوى بالنظر إلى طبيعة الحق المدعى به . 169
الفقرة الأولى: الدعاوى الشخصية Actions personnelles 170
الفقرة الثانية: الدعاوى العينية Actions réelles 170
الفقرة الثالثة: الدعاوى المختلطة 170
الفرع الثالث: تصنيف الدعاوى بالنظر إلى موضوع الحق المدعى به 171
الفرع الرابع: تصنيف الدعاوى العينية العقارية 172
الفقرة الأولى: الحيازة التي يحميها القانون 172
الفقرة الثانية: أنواع دعاوى الحيازة 173
النبذة الأولى: دعوى منع التعرض Complainte 173
النبذة الثانية: دعوى وقف العمل الجديد Dénonciation de nouvel œuvre 175
النبذة الثالثة: دعوى استرداد الحيازة Réintégrande 175
الفصل الثالث: أطراف الدعوى 177
الفرع الأول: المدعي والمدعى عليه (الخصوم الأصليين) 177
الفرع الثاني: التدخل والإدخال 179
الفقرة الأولى: التدخل الاختياري في الخصومة 180
النبذة الأولى: التدخل الأصلي أو الإختصامي 181

Scanned by CamScanner

النبذة الثانية: التدخل التبعي أو الانضمامي 182
النبذة الثالثة: التدخل الانضمامي المستقل 183
النبذة الرابعة: النظام الإجرائي للتدخل الاختياري 184
النبذة الخامسة: الآثار الناشئة عن التدخل الاختياري 185
الفقرة الثانية: إدخال الغير في الخصومة 186
النبذة الأولى: إدخال الغير بأمر من المحكمة 186
النبذة الثانية: إدخال الغير بناء على طلب الخصوم 187
الفقرة الثالثة: دعوى الضمان الفرعية 189
النبذة الأولى: شروط قبول دعوى الضمان الفرعية 189
النبذة الثانية: إجراءات دعوى الضمان الفرعية 190
النبذة الثالثة: آثار دعوى الضمان الفرعية 190
الفرع الثالث: كيفية تمثيل الخصوم في الدعوى 191
الفقرة الأولى: النائب القانوني لفاقد أهلية التقاضي 192
الفقرة الثانية: ممثل الشخص الاعتباري 192
الفقرة الثالثة: الوكيل بالخصومة 192
الفقرة الرابعة: الخلافة في الصفة الإجرائية 194
الفصل الرابع: إجراءات الدعوى 196
الفرع الأول: مباشرة الدعوى 196
الفرع الثاني: الطلبات الأصلية والطلبات العارضة 198
الفقرة الأولى: الطلبات الأصلية 198
الفقرة الثانية: الطلبات العارضة 199
الفرع الثالث: أوراق الدعوى 206
الفقرة الأولى: أوراق الدعوى بشكل عام 206

Scanned by CamScanner

الفقرة الثانية: إعلان أوراق مندوبي الإعلان 207
الفرع الرابع: الأعمال الإجرائية 214
الفرع الخامس: نظام جلسات المحاكمة 221
الفرع السادس: الدفاع والدفوع 227
الفقرة الأولى: الدفوع الموضوعية أو أسباب الدفاع 228
الفقرة الثانية: الدفوع الشكلية 230
الفقرة الثالثة: الدفوع بعدم القبول 235
الفصل الخامس: عوارض الدعوى 238
الفرع الأول: العوارض المؤدية إلى توقف سير الخصومة 238
الفقرة الأولى: وقف الخصومة 238
الفقرة الثانية: انقطاع الخصومة 242
النبذة الأولى: حالات انقطاع الخصومة 242
النبذة الثانية: آثار انقطاع الخصومة 243
الفرع الثاني: العوارض المؤدية إلى انقضاء الخصومة 244
الفقرة الأولى: سقوط الخصومة 245
الفقرة الثانية: انقضاء الخصومة بمضي المدة 250
الفقرة الثالثة: ترك الخصومة Désistement de l'instance 251

الباب السادس
الإثبات

الفصل الأول: المبادىء العامة في الإثبات 259
الفرع الأول: بعض المبادىء العامة في الإثبات 259
النبذة الأولى: حق الخصوم في الإثبات 260
النبذة الثانية: مبدأ حق الدفاع ومناقشة الأدلة 260

Scanned by CamScanner

النبذة الثالثة: مبدأ النظام القانوني للإثبات 260
الفرع الثاني: دور القاضي في إعمال قواعد الإثبات 262
الفرع الثالث: أركان الإثبات 264
الفقرة الأولى: الإثبات الواقع على الوقائع والتصرفات القانونية دون القواعد القانونية 264
الفقرة الثانية: إثبات القانون الأجنبي 265
الفقرة الثالثة: إثبات العرف Coutume والعادة Usage 265
الفقرة الرابعة: أوصاف الواقعة موضوع الإثبات 266
النبذة الأولى: واقعة متنازع عليها 267
النبذة الثانية: واقعة معيَّنة 267
النبذة الثالثة: واقعة ممكنة 267
النبذة الرابعة: واقعة متعلقة بالدعوى Fait pertinent 267
النبذة الخامسة: واقعة منتجة في النزاع Fait concluant 268
النبذة السادسة: واقعة جائزة الإثبات قانوناً (المادة الأولى، البند 3 ق.إ.) 268
الفرع الثالث: عبء الإثبات 269
الفقرة الأولى: مبدأ ترتيب عبء الإثبات على أحد الخصوم 269
الفقرة الثانية: تعيين الخصم الذي يقع عليه عبء الإثبات 270
الفقرة الثالثة: أثر القرائن في توزيع عبء الإثبات 271
الفقرة الرابعة: إثبات الواقعة السلبية 271
الفرع الخامس: الاتفاقات الخاصة بالإثبات 272
الفرع السادس: تطبيق قواعد الإثبات في الزمان وفي المكان 273
الفقرة الأولى: تنازع قوانين الإثبات في الزمان 273

Scanned by CamScanner

الفقرة الثانية: تنازع قوانين الإثبات في المكان 274
الفصل الثاني: الإثبات بالكتابة 276
الفرع الأول: نوعا الأوراق 277
الفرع الثاني: إلزام الخصم بتقديم محرر تحت يده 279
الفرع الثالث: إثبات صحة الأوراق 283
الفقرة الأولى: تحقيق الخطوط 283
الفقرة الثانية: الطعن بالتزوير 284
الفصل الثالث: الإقرار واستجواب الخصوم 287
الفرع الأول: الإقرار 287
الفقرة الأولى: الإقرار القضائي 290
الفقرة الثانية: الإقرار غير القضائي 296
الفرع الثاني: استجواب الخصوم 297
الفصل الرابع: اليمين 299
الفرع الأول: اليمين الحاسمة 299
الفرع الثاني: اليمين المتممة 305
الفرع الثالث: يمين التقويم 307
الفصل الخامس: الشهادة 309
الفرع الأول: الشاهد 309
الفرع الثاني: إجراءات الشهادة 311
الفصل السادس: القرائن 320
الفرع الأول: القرائن القضائية 321
الفرع الثاني: القرائن القانونية 322
الفصل السابع: المعاينة 324

Scanned by CamScanner

الفصل الثامن: الخبرة 326
الفرع الأول: ندب الخبير 327
الفرع الثاني: مهمة الخبير 327
الفرع الثالث: تقرير الخبير 332

الباب السابع
الأحكام

الفصل الأول: تقسيمات الأحكام 339
الفرع الأول: الأحكام الموضوعية والأحكام الإجرائية 339
الفرع الثاني: تقسيم الأحكام الموضوعية إلى أحكام منشئة وأحكام تقريرية وأحكام إلزام 340
الفرع الثالث: الأحكام القطعية والأحكام غير القطعية 341
الفرع الرابع: الأحكام المنهية للخصومة والأحكام غير المنهية لها 342
الفرع الخامس: الأحكام الابتدائية والأحكام الانتهائية والأحكام الباتة 343
الفصل الثاني: إصدار الأحكام 345
الفرع الأول: المداولة 345
الفقرة الأولى: سرية المداولة 345
الفقرة الثانية: أطراف المداولة 346
الفقرة الثالثة: الأغلبية اللازمة لإصدار الحكم 347
الفقرة الرابعة: احترام مبدأ المواجهة أثناء المداولة 348
الفرع الثاني: أجزاء الحكم 349
الفقرة الأولى: منطوق الحكم 349
الفقرة الثانية: أسباب الحكم 350

Scanned by CamScanner

الفرع الثالث: تحرير الحكم وإيداعه 357
الفصل الثالث: **الآثار الإجرائية للأحكام** 366
الفرع الأول: حجية الأمر المقضي 366
الفقرة الأولى: الأحكام المتمتعة بالحجّية 372
الفقرة الثانية: مدى الحجّية 374
الفقرة الثالثة: شروط التمسك بالحجّية 375
الفقرة الرابعة: طبيعة حجّية الأمر المقضي 377
الفرع الثاني: استنفاد المحكمة لولايتها في ما فصلت فيه 378
الفقرة الأولى: المبدأ 378
الفقرة الثانية: الاستثناءات 380

الباب الثامن
طرق الطعن في الأحكام

الفصل الأول: **القواعد العامة المطبقة على طرق الطعن** 393
الفرع الأول: الخصوم في الطعن 393
الفرع الثاني: الأحكام القابلة للطعن 398
الفقرة الأولى: القاعدة العامة 398
الفقرة الثانية: الاستثناءات على القاعدة 404
الفرع الثالث: مواعيد الطعن في الأحكام 406
الفقرة الأولى: القاعدة العامة في بدء ميعاد الطعن من تاريخ صدور الحكم 407
الفقرة الثانية: الاستثناء: الحالات التي يبدأ فيها ميعاد الطعن من تاريخ إعلان الحكم 408
الفرع الرابع: تنازع القوانين المتعلقة بطرق الطعن 411

Scanned by CamScanner

412 .....
الفصل الثاني: الاستئناف 413
الفرع الأول: الأحكام القابلة للاستئناف 413
الفقرة الأولى: القاعدة العامة: نصاب الاستئناف 414
الفقرة الثانية: الاستثناءات على القاعدة .....
النبذة الأولى: الأحكام التي تقبل الاستئنافبصرف النظر عن قيمة
الدعوى 415
النبذة الثانية: الأحكام التي لا تقبل الاستئناف مهما كانت قيمة
الدعوى 417
الفرع الثاني: أشكال الاستئناف 418
الفرع الثالث: الخصومة الاستئنافية 420
الفقرة الأولى: ميعاد الاستئناف 421
الفقرة الثانية: رفع الاستئناف 422
الفقرة الثالثة: نطاق الاستئناف 423
النبذة الأولى: ينقل الاستئناف الدعوى بحالتها التي كانت عليها
أمام محكمة الدرجة الأولى 423
النبذة الثانية: تنظر محكمة الاستئناف في الدعوى من جديد ... 425
النبذة الثالثة: لا تعرض على محكمة الاستئناف سوى الطلبات
التي سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى 425
النبذة الرابعة: الاستئناف لا يعرض على المحكمة إلاّ ما كان
محلاً للطعن 429
الفقرة الرابعة: الحكم الاستئنافي 430
الفصل الثالث: التماس إعادة النظر 437
الفرع الأول: الأحكام القابلة للطعن بالتماس إعادة النظر 437
الفرع الثاني: أسباب التماس إعادة النظر 439

Scanned by CamScanner

الفرع الثالث: إجراءات خصومة الالتماس والحكم فيها 442
الفصل الرابع: **النقض** 445
الفرع الأول: الأحكام القابلة للنقض 446
الفرع الثاني: أسباب النقض 449
الفقرة الأولى: الطعن بالنقض المقدم من الخصوم 449
الفقرة الثانية: الطعن بالنقض المقدم من النائب العام 462
الفقرة الثالثة: التمييز بين الواقع والقانون 462
الفرع الثالث: إجراءات النقض 466
الفرع الرابع: خصومة النقض 475
الفقرة الأولى: نطاق خصومة النقض 475
النبذة الأولى: نطاق خصومة النقض من الناحية الشخصية 476
النبذة الثانية: نطاق خصومة النقض من الناحية الموضوعية 477
الفقرة الثانية: التحضير للفصل في خصومة النقض 482
الفقرة الثالثة: الفصل في خصومة النقض 482
الفقرة الرابعة: حكم النقض 484

الباب التاسع
الأوامر

الفصل الأول: **الأوامر على العرائض** 492
الفرع الأول: القاضي المختص بإصدار الأوامر على عرائض 492
الفرع الثاني: إجراءات استصدار الأمر على عريضة 494
الفرع الثالث: التظلم من الأمر على عريضة 495
الفرع الرابع: سقوط الأمر على عريضة لعدم تنفيذه خلال مدة معينة 497
الفصل الثاني: **أوامر الأداء** 498

Scanned by CamScanner

الفرع الأول: الحقوق الجائز استصدار أوامر أداء بشأنها 498
الفرع الثاني: القاضي المختص بإصدار أوامر الأداء 499
الفرع الثالث: إجراءات استصدار أمر الأداء 500
الفرع الرابع: الطعن بأوامر الأداء 503
الفرع الخامس: طبيعة أوامر الأداء 503
فهرس 505

Scanned by CamScanner